مؤسسة الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2011/4/26، العدد 1160

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية
من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

أخبار وتصريحات (2–5)

– نتنياهو يقوم قريباً بجولة في أوروبا بهدف كبح إمكان الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967

– الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة إقدام المستوطنين على أعمال انتقامية رداً على مقتل مستوطن في نابلس

– 19 أسرة تسيطر على أكثر من 50٪ من القطاع الاقتصادي الخاص في إسرائيل

مقالات وتحليلات (6–12)

– بن درور يميني: يجب ألاّ نرفض خطة أوباما وأن نترك الفلسطينيين يفعلون ذلك

– البروفسور إيتمار رابينوفيتش: كيف ستنعكس الأزمة في سورية على إسرائيل؟

– شمعون شيفر: خطر سورية لن يزول حتى في حال سقوط سلطة الأسد

– تسفي برئيل: ينبغي رفع الحصار عن غزة

الأعداد السابقة متوفرة على موقع المؤسسة:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

[نتنياهو يقوم قريباً بجولة في أوروبا بهدف كبح إمكان الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967]

"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/26

يزور رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الأسبوع المقبل العاصمة البريطانية لندن وربما العاصمة الفرنسية باريس، وذلك في إطار جولة ينوي القيام بها في دول أوروبية متعددة في غضون الأسابيع المقبلة، بهدف إقناع أوروبا بعدم تأييد إعلان الفلسطينيين إقامة دولة مستقلة من جانب واحد في حدود 1967 في أيلول/ سبتمبر المقبل.

وسبق أن زار نتنياهو كلاً من برلين [ألمانيا] وبراغ [تشيكيا] اللتين أعلن زعماؤهما معارضتهم أي خطوات أحادية الجانب من طرف الفلسطينيين.

وسيكون فحوى الرسالة التي سينقلها رئيس الحكومة إلى زعماء الدول الأوروبية الأخرى هو أن تأييد خطوات أحادية الجانب سيجعل الفلسطينيين يبتعدون أكثر فأكثر عن المفاوضات مع إسرائيل.

وهناك تقديرات [لدى إسرائيل] تفيد أن الفلسطينيين سيحظون بتأييد 140 دولة لدى تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة [في أيلول/ سبتمبر المقبل] على قرار ينص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967.

في هذه الأثناء، بدأ نتنياهو يتعرض لضغوط من جانب وزراء وأعضاء كنيست من اليمين كي لا يميل إلى اليسار في الخطاب الذي سيلقيه في الكونغرس الأميركي [في 24 أيار/ مايو المقبل].

وقال عضو الكنيست داني دانون (ليكود) إنه ينوي عقد اجتماع لمجموعة من الوزراء وأعضاء الكنيست في هذا الشأن قبل توجه نتنياهو إلى واشنطن، وذلك بهدف بلورة مبادرة يكون فحواها ضم المستوطنات [في الضفة الغربية] إلى إسرائيل في حال إعلان الفلسطينيين إقامة دولة مستقلة من جانب واحد. وقد أعرب عشرات من أعضاء الكنيست عن تأييدهم هذه المبادرة، فضلاً عن بضعة وزراء في مقدمهم يولي إدلشتاين [ليكود] وزير شؤون الشتات اليهودي.

في المقابل، يؤكد مسؤولون رفيعو المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية أنه في حال ضمت إسرائيل الكتل الاستيطانية إليها فإن ذلك سيعقّد أوضاعها السياسية وسيظهرها كأنها رافضة للسلام.

[الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة إقدام المستوطنين
على أعمال انتقامية رداً على مقتل مستوطن في نابلس]

"هآرتس"، 2011/4/26

لقي بن يوسف ليفنات (25 عاماً) من مستوطنة ألون موريه، وهو أحد أتباع الطائفة الحريدية من براسلاف، مصرعه أول من أمس (الأحد) برصاص أفراد الشرطة الفلسطينية وذلك بعد أن تسلل مع مجموعة أخرى من أتباع هذه الطائفة نفسها إلى موقع "قبر يوسف" في مدينة نابلس، كما أصيب أربعة شبان آخرون بجروح، ووصفت جروح أحدهم بأنها خطرة للغاية. والقتيل هو ابن شقيق وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ليمور ليفنات [ليكود].

وأكدت التحقيقات التي أجراها الجيش الإسرائيلي أن هذه المجموعة حاولت أن تخترق حاجزاً للشرطة الفلسطينية في مدينة نابلس، لكن الجيش نفى ادعاء أفراد الشرطة الفلسطينية أن شباب المجموعة اليهودية رشقوهم بالحجارة وعرضوا حياتهم للخطر. وقد أعلنت السلطة الفلسطينية إقامة لجنة تحقيق لتقصي وقائع هذا الحادث.

تجدر الإشارة إلى أن محاولات التسلل إلى موقع "قبر يوسف" في نابلس من جانب أتباع هذه الطائفة الحريدية وغيرهم من المستوطنين متواصلة منذ أيلول/ سبتمبر

2000 [موعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية]، وذلك على الرغم من أوامر حظر الدخول إلى هذا الموقع، ووقوف الجيش بالمرصاد لهذه المحاولات. وقبل عامين بدأت تُقام في الموقع صلوات مرة كل شهر في إثر تحسن مستوى التنسيق الأمني بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، ومع ذلك فإن محاولات التسلل إليه لم تتوقف.

وعلمت صحيفة "هآرتس" أن الجيش الإسرائيلي اتخذ الاستعدادات اللازمة تحسباً من تنفيذ المستوطنين أعمالاً انتقامية ضد الفلسطينيين عقب هذا الحادث.

يذكر أن والد القتيل نوعام ليفنات، شقيق الوزيرة ليمور ليفنات، يقيم بمستوطنة ألون موريه ويعتبر من أبرز الناشطين في صفوف المستوطنين، وفي أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن غزة [في سنة 2005] عمل على جمع تواقيع جنود على عرائض تدعو إلى رفض أوامر تفكيك المستوطنات وإجلاء المستوطنين.

وقد اشترك في جنازة نجله التي جرت في ألون موريه كل من رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين ووزير التربية والتعليم جدعون ساعر فضلاً عن الوزيرة ليفنات. كذلك اتصل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالوزيرة وقدّم تعازيه إليها. وأصدر ديوان رئيس الحكومة بياناً طالب فيه السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات صارمة ضد الذين قتلوا بن يوسف ليفنات.

19 أسرة تسيطر على أكثر من 50٪
من القطاع الاقتصادي الخاص في إسرائيل

"يسرائيل هَيوم"، 2011/4/21

بعث منتدى أقطاب القطاع الاقتصادي الخاص، والذي يضم 120 شخصاً من ملاّك كبرى الشركات في إسرائيل التي يتجاوز رقم أعمالها الـ 10 مليون دولار في السنة على الأقل، برسالة إلى كل من ديوان رئاسة الحكومة ووزير المالية يوفال شتاينيتس، ادّعوا فيها أنه لا توجد احتكارات في إسرائيل. ورأى المراقبون في ذلك استباقاً لما قد يصدر عن اللجنة الوزارية المكلفة إصدار سلسلة اقتراحات وتوصيات للتصدي

للاحتكارات وللحد من قوة "حيتان" المال الذين يسيطرون على قطاعي المصارف والتأمين تحديداً، ولزياد المنافسة الاقتصادية ولمحاربة الفساد، حيث أن 19 أسرة تتحكم بالاقتصاد وتستحوذ على أكثر من 50٪ من السوق في إسرائيل. وكانت هذه اللجنة قد شُكلت بعيد صدور التقرير السنوي لبنك إسرائيل المركزي لسنة 2010، في مستهل نيسان/ أبريل 2011، والذي أشار إلى تفاقم مشكلة التركّز والتمركز في الاقتصاد الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة، وإلى آثارها السلبية المتمثلة في المحاباة في التوظيف والتدرّج، وفي تضخم رواتب المدراء الذين هم من أبناء وبنات وأقرباء ملاّك هذه المصارف والشركات.

لكن أخطر ما أشار إليه التقرير أن هذه المصارف والشركات المالية تدير موجودات صناديق التقاعد التي يبلغ مجموعها نحو 700 مليار شيكل إسرائيلي (205 مليار دولار أميركي)، وأن هذه الأموال تُستخدم في عمليات التسليف والإقراض التي تُعطى فيها الأفضلية للشركات التجارية التابعة لهذه المصارف والشركات المالية الضخمة.

ومن أبرز ملوك المال الموقّعين على العريضة: 1– شاري أريسون (سيدة أميركية – إسرائيلية)، صاحبة الحصة الأكبرفي **بنك هابوعاليم**، وهي ثالث أغنى شخص في إسرائيل بحسب مجلة فوربس التي قدّرت ثروتها بـ 5,1 مليار دولار، وأغنى نساء الأعمال في منطقة الشرق الأوسط. 2– إسحاق تشوفا، ملياردير ومالك الحصة المسيطرة في مجموعة ديليك التي تضم بالاضافة إلى ديليك العقارية وديليك للإستثمارات، شركة **ديليك إنرجي** للطاقة التي تقوم بتطوير حقلي الغاز تامار ولفيتان للغاز (أوفشور) قبالة سواحل حيفا. 3– عيدان عوفر، سليل أسرة عوفر (ومنشؤها فيرومانيا) التي تقدّر ثروتها بـ 10,3 مليار دولار، وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات التي تملكها الأسرة (**هَحفرا ليسرائيل**، تسيم، بنك مزراحي). 4– صديق بينو، ملياردير من أصل عراقي، من أكبر ملاّك شركة **باز للطاقة** وبنك فيرست إنترناشيونال FIBI الإسرائيلي. 5– دافيد(دودي) فايسمان، مالك مجموعة ألون التي تضم شركة دور **ألون** للطاقة التي تكونت من اندماج شركتي دور إنرجي وألون يسرائيل للوقود. 6– إيزي بوروفيتس، من ملوك المال في إسرائيل، ومساهم كبير في شركة **العال** للطيران. 7– حاييم كاتسمان، ملياردير ومالك العديد من الشركات العقارية في إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية (**غازيت**، إكويتي وان في ميامي فلوريدا).

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

بن درور يميني – معلق سياسي
"معاريف"، 2011/4/26

[يجب ألاّ نرفض خطة أوباما
وأن نترك الفلسطينيين يفعلون ذلك]

- نحن نمر بأيام صعبة، وتنتظرنا أيام أكثر صعوبة. فمن الواضح أننا على حافة هزيمة سياسية، إذ يجري تصوير إسرائيل في العالم كدولة عنيدة لأنها لا تقبل بحل "الدولتين" وتصر على توسيع المستوطنات. صحيح أن البناء تقلص في أيام نتنياهو لكن الأفعال ليست وحدها المهمة بل الأقوال أيضاً، والحكومة الإسرائيلية التي رفضت اقتراح الرئيس الأميركي تجميد البناء في المستوطنات مدة ثلاثة أشهر أخرى هي حكومة ألحقت الضرر بالمصلحة الوطنية.
- في مقابل هذه الصورة لإسرائيل، يبدو الفلسطينيون كأنهم يبنون دولتهم، على الرغم من الاعتقاد أن سلام فياض يقوم ببناء دولة حقيقية هو في الأساس مجرد وهم.
- يحمل لنا الصيف المقبل خطة أوباما والتصويت المنتظر للأمم المتحدة على إعلان الدولة الفلسطينية. إلاّ إن خطة أوباما هي الأهم وهي الأمر الحقيقي لكنها لن تؤدي إلى شيء، مثلما جرى لخطة كلينتون [كانون الأول/ديسمبر 2000] ولمبادرة جنيف [سنة 2003] ولمقترحات إيهود أولمرت [سنة 2008].
- إن خطة أوباما ليست خطة سهلة، فلا يوجد حكومة إسرائيلية يمكن أن توافق على العودة إلى خطوط 1967، أو على إخلاء آلاف المستوطنين. وإذا كانت هذه هي خطة أوباما فلا بد من أن يكون أصابه الجنون. إن حدود قدرة ما تستطيع إسرائيل تقديمه موجود في مقترحات كلينتون وأولمرت التي تعطي الفلسطينيين دولة فلسطينية على ما يقارب المئة في المئة من الأراضي، لكنها

من جهة أخرى تجعل الجزء الأكبر من المستوطنين والكتل الاستيطانية خاضعاً لسيادة الدولة الإسرائيلية.

- بيد أن الأهم من هذا كله هو أن خطة أوباما تتضمن بنداً أساسياً ومطلوباً جداَ هو رفض حق العودة، الأمر الذي سيضع الفلسطينيين أمام اختبار صعب. هناك من أقنع الفلسطينيين بأن في إمكانهم المطالبة بكل شيء، وبأن الرفض يمكن أن يكون مجدياً، ففي كل مرة يرفضون فيها اقتراحاً يُعرض عليهم اقتراح أفضل، وفي النهاية تتحمل إسرائيل مسؤولية رفض الاقتراح، فهي التي اتُهمت بإفشال خطة كلينتون وبأنها لم تتعامل بجدية مع اقتراحات أولمرت. وفي الواقع فإن الفلسطينيين هم الذين يرفضون في حين أن إسرائيل هي التي تتحمل المسؤولية.
- على إسرائيل هذه المرة أن تلتزم الصمت لدى طرح خطة أوباما لأن الفلسطينيين هم الذين سيرفضونها ويقولون لا، وبدأوا بذلك منذ الآن. فقد صرح نبيل شعث بألاّ تنازل فلسطينياً عن حق العودة، كذلك لا يزال التوجه الفلسطيني القديم في رفض كل تسوية مستمراً، لأن الفلسطينيين لم يتخلوا عن رغبتهم في القضاء على "المشروع الصهيوني" من خلال تمسكهم بـ "حق العودة". وبما أن خطة أوباما لا تعترف بحق العودة، فهم سيرفضونها.
- من المؤسف أن يكون السؤال الوحيد المطروح هو من سيتحمل مسؤولية فشل خطة أوباما؟ إن السبيل الوحيد للخروج من هذه الورطة هو ترك الفلسطينيين يرفضونها وأن نلتزم نحن الصمت، فإذا لم نرفضها نحن هم سيفعلون ذلك.

البروفسور إيتمار رابينوفيتش – أستاذ التاريخ الشرق أوسطي في جامعة تل أبيب والرئيس الأسبق للوفد الإسرائيلي المفاوض مع سورية

"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/26

[كيف ستنعكس الأزمة في سورية على إسرائيل؟]

- يمكن أن ننظر إلى الأزمة التي تجتاح سورية في الوقت الحالي وإلى انعكاساتها على إسرائيل من خلال ستة سياقات: أولاً، أن تؤدي هذه الأزمة إلى إضعاف المحور الإيراني في الشرق الأوسط، وفي حال تحقق ذلك فإنه سيعتبر ربحاً صافياً لإسرائيل.
- ثانياً، من المعروف أن سورية تعتبر أكبر مؤيد لحزب الله في لبنان ولحركة "حماس" في قطاع غزة، ولا شك في أن إضعاف سلطة الرئيس بشار الأسد أو سقوطها سيؤثران في هذين التنظيمين كثيراً، وربما سينطوي ذلك على تعويض معيّن لإسرائيل في إثر تغير توجهات السلطة في مصر عقب سقوط سلطة الرئيس السابق حسني مبارك.
- ثالثاً، لا بد من القول إن المعارضة في سورية ليست معارضة مدنية متبلورة يمكنها أن تقيم سلطة بديلة من سلطة الأسد، ولا تزال حركة "الإخوان المسلمين" هي القوة الأكثر تنظيماً في هذا البلد على الرغم من الضربة القاسية التي تعرضت لها في ثمانينيات القرن الفائت. وحتى الآن لا تبدو كل هذه الأمور واضحة بما فيه الكفاية.
- رابعاً، من المؤكد أن استمرار الأزمة سيضعف سورية، لكن يمكن أن يتسبب أيضاً بأزمة إقليمية. وما زلنا نذكر أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى أزمة أيار/ مايو 1967 والتي أسفرت عن اندلاع حرب الأيام الستة [حزيران/ يونيو 1967] كان عدم استقرار سورية واستعداد زعمائها في ذلك الوقت لاتخاذ خطوات بعيدة المدى إزاء إسرائيل كي يحافظوا على بقاء سلطتهم. لذا، من الممكن أن يقرر الأسد وحلفاؤه في طهران افتعال أزمة في لبنان أو في غزة من أجل تحسين الأوضاع الداخلية في سورية.

- خامساً، سيكون من الصعب على الولايات المتحدة تفسير عدم تدخلها في سورية في حال استمرار أعمال القتل. وبناء على ذلك، تفضل واشنطن على ما يبدو أن يعمد الأسد إلى تهدئة الوضع عن طريق تنفيذ إصلاحات وتقديم تنازلات، الأمر الذي يعارضه جزء من كبار المسؤولين في السلطة السورية.
- سادساً، لا يزال الموقف السائد في إسرائيل هو عدم تقديم تنازلات لزعماء عرب تبدو مكانتهم غير مستقرة. ومع أن الوقت الحالي غير ملائم مطلقاً لاستئناف المفاوضات مع الأسد، إلاّ إنه يبدو ملائماً لتجديد قناة الاتصالات معه وذلك في ضوء احتمال تعرّض سلطته لحمام دموي من طرف الأغلبية السنية، ولا شك في أن إسرائيل لديها ما تقترحه عليه في هذا الشأن.

<u>شمعون شيفر – مراسل سياسي</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2011/4/24

[خطر سورية لن يزول حتى في حال سقوط سلطة الأسد]

- يمكن الافتراض أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سيقول لأعضاء الكونغرس الأميركي [في سياق الخطاب الذي سيلقيه أمامهم في 24 أيار/ مايو المقبل] إنه كان على حق في عدم توقيعه اتفاق سلام مع [الرئيس السوري] بشار الأسد، وذلك في ضوء أن سلطته أصبحت الآن على وشك السقوط.
- ومن المعروف أنه على مدار العامين الفائتين حاول رؤساء دول صديقة لإسرائيل وكذلك مسؤولون كبار في المؤسسة الأمنية في إسرائيل نفسها إقناع نتنياهو باستئناف المفاوضات مع سورية، وكانت حجة هؤلاء هي أن التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية سيدّق إسفيناً في "محور الشر" الإقليمي لأنه سيلزمها بالابتعاد عن كل من إيران وحزب الله. فضلاً عن ذلك، دأبت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية طوال الوقت على تكرار أن منظومة الصواريخ لدى سورية

يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل في حال اندلاع مواجهة عسكرية بين الجانبين.

- غير أن رئيس الحكومة فضل أن يتبنى مقاربة الوزراء موشيه يعلون وبيني بيغن وجدعون ساعر، والتي تؤكد أن الأسد يضع موضوع تحالفه مع إيران في مرتبة متقدمة جداً من سلم أولوياته، بل حتى في مرتبة أعلى من موضوع استعادة هضبة الجولان [المحتلة]. وبناء على ذلك، امتنع نتنياهو من اتخاذ أي خطوة بعيدة المدى يمكن أن تكسر الجمود السياسي المسيطر على المسار السوري، شأنه شأن المسار الفلسطيني.
- ومنذ أن بدأت التظاهرات في العالم العربي، يكرر نتنياهو القول "كنت على حق"، وبذا فإنه يفسر عدم إقدامه على فعل شيء كما لو أنه ضرب من النبوءة. وهذا أمر مؤسف للغاية، إذ إن الخطر الذي يتهدد إسرائيل بسبب الجمود السياسي مع سورية لن يزول حتى في حال سقوط سلطة الأسد، بل ربما سيتفاقم أكثر فأكثر.
- إن سابقة السلام مع مصر أثبتت، على الأقل حتى الآن، أن السلام يمكن أن يحافظ على بقائه على الرغم من الثورات، فها هو الرئيس المصري السابق حسني مبارك ذهب، في حين لا يجرؤ ورثته على إلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل لأن المصالح الأمنية والاقتصادية المصرية أقوى كثيراً من كل النداءات المعادية لإسرائيل التي تتردد في ميادين القاهرة. وفي نهاية المطاف ستكون إسرائيل مضطرة إلى التفاوض مع سورية عندما تستقر الأوضاع فيها.

تسفي برئيل – معلق سياسي
"هآرتس"، 2011/4/24

[ينبغي رفع الحصار عن غزة]

- إذا قررت الأمم المتحدة الاعتراف بالدولة الفلسطينية فإن غزة ستكون جزءاً لا يتجزأ منها. هذا ما ورد في اتفاق أوسلو، وما يصر عليه محمود عباس حالياً، وما لا يعارضه أي طرف دولي. إن كل مَن سيعترف بالدولة الفلسطينية ويفتح

سفارة فيها لن يكون في إمكانه رفض فتح قنصلية في غزة، ومَن يريد أن يبني وجوداً اقتصادياً في الدولة الفلسطينية وحرية تنقل لن يقبل بمواصلة حصار غزة.

- لكن عندما تصبح غزة جزءاً من الدولة الفلسطينية فإنها ستتحول إلى مشكلة بالنسبة إلى عباس الذي أدرك ذلك جيداً عندما عارض قبل عام رؤية سلام فياض واقتراحه السعي نحو اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية. ومنذ استيلاء "حماس" على السلطة في غزة قبل أربعة أعوام، يبذل عباس قصارى جهده لإخضاعها ودفعها إلى الموافقة على شروطه للمصالحة. وخلال هذه الأعوام الأربعة كان لديه أربعة شركاء: مصر والسعودية وإسرائيل والولايات المتحدة.
- لقد تغيرت السلطة في مصر، وتبدي القيادة الجديدة استعداداً لتلبية مطلب الشعب الذي يرغب في رفع الحصار المصري المفروض على غزة، أمّا السعودية فقد سحبت يدها من الموضوع، في حين أن إسرائيل تقاتل "حماس" لكنها لا تسمح لعباس بتحقيق انتصار سياسي، كما أن الولايات المتحدة تحولت إلى شريك إشكالي. لقد أثبتت الأحداث في الشرق الأوسط أن مصطلح "دول تقليدية" بدأ يزول من القاموس الأميركي، إذ تخلى الأميركيون عن حسني مبارك، وهم يغضون النظر عن بشار الأسد، ولم يعد احتمال تأييد واشنطن الاعتراف بالدولة الفلسطينية أمراً مستبعداً.
- إذا تم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فإن مَن سيتحمل مسؤولية ما يجري في غزة هي الحكومة الفلسطينية، أي عباس في حال لم يستقل من منصبه. ولا مكان بعد اليوم لحكومتين، ففلسطين ليست باكستان التي قُسمت إلى دولتين، وهي ليست السودان، والقومية الفلسطينية واحدة والثقافة واحدة.
- إن المعضلة التاريخية التي ستواجهها كل من "حماس" و"فتح" هي إمّا التخلي عن الإنجاز الضخم المتمثل في الاعتراف الدولي بدولتهما، أو المصالحة رغماً عنهما؟ يمكننا المراهنة بأنهما ستتصالحان لأن العقبة الأساسية التي كانت تعوق ذلك، أي الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والاعتراف باتفاقات أوسلو ستصبح غير ذات أهمية أمام الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

- ليس في إمكان إسرائيل وقف هذا المسار حتى لو جمدت أعمال البناء ونقلت مزيداً من الأراضي إلى السلطة الفلسطينية، لأنه سيكون في إمكان الفلسطينيين التفاوض بشأن اتفاق مع إسرائيل بصفتهم دولة، ومن موقع أقوى. لكن على إسرائيل أن تحرص على ألاّ تكون الدولة الجديدة دولةً معادية حتى عندما تكون "حماس" شريكة كاملة في قيادتها. وأول خطوة على هذا الطريق هي إعادة تبني شعار"غزة أولاً"، أي رفع الحصار وفتح الحدود بمبادرة إسرائيلية لا تستبق فقط الواقع الجديد الذي سيفرض عليها، بل تساهم أيضاً في تحسين مكانة إسرائيل تجاه الدولة الفلسطينية والعالم.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.